المقاولاتية في الجزائر: بين خلق الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية

Entrepreneurship in Algeria: Between wealth creation and social justice

بن علوان جيلالي نسيم [1*] ،

[1] جامعة تيسمسيلت.Benallouane.nassim@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 18/ 10 /2025 تاريخ القبول: 30 / 12/2025 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

يتناول هذا المقال دور المقاولاتية في الاقتصـــاد الجزائري، مركّزًا على قدرتها على خلق الثروة وتعزيز العدالة الاجتماعية. اعتمد البحث على منهج وصـفي تحليلي مدعوم ببيانات رسـمية وإحصـاءات وطنية، إضـافة إلى مراجعة أدبيات محلية ودولية. أظهرت النتائج أن المقاولاتية تسهم بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل جديدة خاصة للشباب والنساء.

كما تبين أن نجاح المقاولاتية في تحقيق العدالة الاجتماعية مرتبط بمدى توفر بيئة تنظيمية داعمة، وآليات تمويل فعّالة، وبرامج تسـتهدف الفئات المهمشـة والمناطق النائية. خلصـت الدراسـة إلى أن المقاولاتية يمكن أن تكون أداة مزدوجة الأثر إذا تم إدارتها بسياسات فعّالة تجمع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية، خلق الثروة، العدالة الاجتماعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.

تصنيفات JEL : L26، L21، A14

Abstract:

This article explores the role of entrepreneurship in the Algerian economy, focusing on its potential to create wealth and promote social justice. The research adopts a descriptive-analytical approach supported by official data and national statistics, along with a review of local and international literature. Findings reveal that entrepreneurship significantly contributes to GDP through the support of small and medium-sized enterprises and the creation of new jobs, particularly for youth and women.

The study also shows that the success of entrepreneurship in achieving social justice depends on the availability of a supportive regulatory environment, effective financing mechanisms, and programs targeting marginalized groups and remote regions. It concludes that entrepreneurship can serve as a dual-impact tool if managed through effective policies integrating both economic and social dimensions.

Keywords: Entrepreneurship, Wealth creation, Social Justice, SMEs, Algeria.

JEL Classification Codes: L26,L21,A14

المؤلف المرسل: بن علوان جيلالي نسيم ، **الإيميل:** Benallouane.nassim@univ-tissemsilt.dz

1. مقدمة :

أضحت المقاولاتية في العقود الأخيرة إحدى الركائز المحركة للاقتصادات الوطنية، إذ لم تعد تقتصر على إنشاء المؤسسات من أجل الربح، بل تطورت لتشمل ابتكار حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتوليد فرص عمل، وتحفيز التنافسية. في السياق الجزائري، تتجلى أهميتها في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، حيث باتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل النسبة الأكبر من النسيج الاقتصادي، ما يمنحها القدرة على المساهمة في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، غير أن هذه الإمكانات تصطدم أحيانًا بواقع التحديات الهيكلية، مثل محدودية الوصول إلى التمويل، وضعف البنية التحتية، وتعقيدات الإجراءات الإدارية، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى فاعلية هذه الأداة في تحقيق الأهداف المزدوجة المتمثلة في النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

إشكالية البحث:

يثير موضوع المقاولاتية في الجزائر جدلًا حول وظيفتها الأساسية، **فهل يمكن اعتبارها في المقام الأول أداة فعالة لخلق الثروة من خلال تحفيز الاستثمار وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، أم أنها تُشكل في الو اقع وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية عبر توفير فرص العمل، وتقليص معدلات البطالة، والحد من الفوارق الجهوية والاجتماعية**؟ هذا التساؤل يقود إلى بحث أعمق في طبيعة المبادرات المقاولاتية ومدى قدرتها على التوفيق بين هذين البعدين، خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تتطلب حلولًا مبتكرة وشاملة.

أهداف المقال:

يهدف هذا المقال إلى تحليل دور المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري من زاويتين أساسيتين، الأولى تتعلق بقدرتها على خلق الثروة من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتحفيز ديناميكية السوق، والثانية تتصل بمدى إسهامها في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر خلق فرص العمل وتوزيع الموارد الاقتصادية بشكل أكثر إنصافًا بين مختلف الفئات والمناطق، كما يسعى المقال إلى تقييم مدى فاعلية السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للمقاولاتية، واستلهام الدروس من التجارب الدولية من أجل اقتراح توجهات عملية لتعزيز أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

اعتمد البحث على مزيج من الأدوات الكمية والنوعية، فمن جهة، تم تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئات الحكومية مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والديوان الوطني للإحصائيات، بهدف الحصول على صورة دقيقة عن حجم المشاريع، نسب النجاح والفشل، ومعدلات التشغيل، ومن جهة أخرى، تم استعراض أدبيات سابقة وتجارب واقعية لمشاريع ناجحة، ما أتاح المقارنة بين المؤشرات الإحصائية والروايات الميدانية، هذا التنويع في الأدوات يضمن شمولية الرؤية ويقلل من مخاطر التحيز الناتج عن الاعتماد على مصدر واحد للمعلومة.

2. الإطار النظري للمقاولاتية (مفاهيم أساسية)

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة وتنامي التحديات التنموية أصبحت المقاولاتية أحد أبرز المحركات الفعالة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ويرجع الفضل في ذلك لدورها الحيوي في تحفيز الإبتكار والاستجابة الديناميكية لمتطلبات السوق، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مدخل نظري حول هذا المفهوم المهم.

1.2 المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية من المفاهيم الإشكالية في الفكر الاقتصادي والاجتماعي المعاصر إذ لم تحظ بإجماع واضح حول مضمونها وحدودها النظرية من طرف الباحث رغم كثافة التناول العلمي لها في مختلف التخصصات، فقد أفضى التداخل بين الحقول المعرفية التي تدرس الظاهرة المقاولاتية واختلاف الخلفيات الفكرية للباحثين وتباين السياقات الاقتصادية والثقافية التي تنشأ فيها، إلى بروز رؤى متباينة بشأن طبيعتها ووظائفها وأدوارها في التنمية، فهذا التعدد في المقاربات لا يكن اعتباره دليلا على غموض المفهوم فحسب بل يعكس أيضا ثراؤه النظري وامتداداته التطبيقية مما جعله مفهوم ديناميكي يتطور بتطور البيئة التي يمارس فيها، ويعاد إنتاجه حسب التحولات التي تطرأ على الاقتصاد والمجتمع.

الفرع الأول: تعريف المقاولاتية:

وضمن هذا السياق يمكن استعراض عدد من التعاريف التي تناولت مفهوم المقاولاتية وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: تعريف المقاولاتية حسب أشهر الباحث في المجال

الباحث	التعريف	المعايير		
		الفرص	الابتكار	تحقيق القيمة
(Schumpeter, 1965, p. 62)	المقاولاتية هي استغلال الفرص السوقية من خلال الابتكار التقني و/أو التنظيمي.	X	X	
(Kao, 1993, p. 69)	المقاولاتية عبارة عن عملية إنشاء المؤسسات والمشاريع وتنفيذ الأفكار الجديدة بهدف توليد الثروة وإضافة قيمة للمجتمع.	X	X	X
(Shane & venkatarman, 2000)	المقاولاتية هي العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية	X		
(Gavrilă-Paven, 2010, p. 546)	المقاولاتية تعني أن يكون لدى الفرد القدرة على تحويل الأفكار إلى واقع عملي بشكل يخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. هذه القدرة لا تقتصر فقط على الإبداع وابتكار أفكار جديدة، بل تشمل أيضًا الجرأة على تحمل المخاطر، والمهارات اللازمة لتخطيط المشاريع وتنفيذها بفعالية.	X	X	X
(D. Shepherd, 2018, p. 169)	المقاولاتية مجال متعدد الأبعاد يشمل الشروع في المبادرات المقاولاتية، والانخراط فيها، وأداءها ضمن السياقات البيئية المحيطة.			X
(Costa, 2024, p. 2)	المقاولاتية هي عملية يتعرف فيها الفرد على الفرص التجارية، ويقيّمها، ويعمل على استغلالها من خلال تطوير منتجات أو خدمات جديدة وغالبًا ما تكون مستدامة، وذلك ضمن إطار من التساؤلات الجوهرية تشمل: لماذا تنشأ هذه الفرص، ومتى تظهر، وكيف يمكن اكتشافها واستثمارها لتحقيق قيمة اقتصادية ومجتمعية.	X	X	X

المصدر: من إعداد الباحث من خلال المراجع الأدبية الموضحة في الجدول.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلبية التعاريف المذكورة التي تناولت مفهوم المقاولاتية تشترك في ثلاثة معايير أساسية، وهي: استغلال الفرص، الابتكار والإبداع، وتحقيق القيمة الاقتصادية أو المجتمعية، فقد ورد استغلال الفرص في خمسة من أصل ستة تعريفات مما يدل على مركزية هذا العنصر في فهم طبيعة العمل المقاولاتي، كما أن الابتكار والإبداع شكّلا عنصرا مشتركا في أربعة تعاريف مما يعكس أهمية التفكير الجديد والتقنيات الحديثة في دفع عجلة المقاولاتية، أما تحقيق القيمة سواء كانت اقتصادية أو مجتمعية فقد ظهر أيضا في أربعة تعاريف وهو ما يؤكد أن الهدف من المقاولاتية لا يقتصر على الربح الفردي، بل يشمل أيضا الإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع، وبذلك يتضح أن هذه المعايير الثلاثة تمثل الركائز الأساسية لفهم طبيعة المقاولاتية في الأدبيات الأكاديمية الحديثة.

وبناء على ما سبق يمكن وضع تعريف شامل للمقاولاتية كالتالي:

تُعرف المقاولاتية بأنها عملية ديناميكية يقوم من خلالها الأفراد أو الجماعات بالتعرف على الفرص الاقتصادية أو الاجتماعية وتقييمها واستغلالها عبر توظيف الابتكار والإبداع، بهدف إنشاء مشاريع أو تطوير منتجات وخدمات جديدة تساهم في خلق قيمة مضافة وتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل هذه العملية القدرة على تحمل المخاطر والتفاعل مع البيئات المتغيرة والسعي نحو تحويل الأفكار إلى واقع عملي يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع معا، مما يجعل من المقاولاتية ركيزة أساسية في دفع عجلة النمو والتطور في مختلف القطاعات.

الفرع الثاني: المقاربات الفكرية في دراسة مفهوم المقاولاتية:

يعد مفهوم المقاولاتية من المفاهيم الشائعة الاستعمال في الحقول المعرفية المتعددة، باعتباره محور أساسي لتطور المجتمعات والأفراد، إلا أن تعدد مجالات تناول المصطلح أبان عن تعدد واختلاف المقاربات التي تعالجه ومن أهم هذه المقاربات نجد (زيان، 2016، صفحة 338):

أولا: مقاربة المقاولاتية كفرصة أعمال: ظهرت هذه المقاربة مع التسعينات من القرن العشرين، وهي تنطلق من فكرة أساسية في تحديد مفهوم المقاولاتية ترتكز على فكرة الفرصة أو استغلال الفرص المتاحة، إذ ترى في المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية، أي العملية التي من خلالها يمكن للفرد استغلال الفرص المتاحة للانطلاق في الأعمال وأهم رواد هذا الاتجاه هم كل من Scott Shaneو Venkatarman .

حيث نجد أن هذا الاتجاه يركز على استغلال الفرصة كوسيلة للعمل المقاولاتي، إلا أنه يطرح بعض المشاكل الرئيسية في تصوره للمقاولاتية والعمل المقاولاتي، حيث يفترض أن الفرص في الطبيعة كما هي ويكفي امتلاك القدرة على معرفتها حتى نتمكن من استغلالها وتحويلها لحقيقة اقتصادية.

ثانيا: مقاربة المقاولاتية ظاهرة تنظيمية: إن هذه المقاربة تنطلق من فكرة أن العمل المقاولاتي هي ظاهرة تنظيمية تتمثل في إنشاء تنظيمات جديدة أو بروز أشـكال جديدة للتنظيم من مؤسـسـة قائمة من قبل، فهذا الاتجاه يرى في المقاولاتية بأنها مجموعة الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسـيق مختلف الموارد المختلفة من معلومات موارد مالية وبشـرية. وذلك من أجل تجسـيد الفكرة المقاولاتية في شـكل مشـروع مهيكل وأن يكون قادرا على التحكم في طريقة النشـاط ومسـايرته لأنشـطة مقاولاتية جديدة.

وفقا لهذه المقاربة نجد من خلال أعمال Gartner و Schumpeter أن يرى في المقاولاتية بأنها عملية إنشاء منظمات جديدة، ولا يمكن فهم الظاهرة المقاولاتية إلا بعد دراسة العملية التي تؤدي الى ظهور هذه المنظمات أو بما يسمى البروز المنظماتي و ديناميكيته ، بمعنى أخر كيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز و التحول الى كيان موجود حقا بعدما كانت مجرد فكرة ويشيد أيضا بقدرة المقاول

الكبيرة على تحويل الأحلام أو الرؤية الى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد (Verstraete & Fayolle, 2005, p. 37)، أما Alain Fayolle فيرى أن النموذج المقاولاتي الجيد وفق هذه المقاربة يتكون من مجموعة من الأنشطة التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة، و التي تتمثل في البحث عن الفرص تجميع الموارد، تصميم المنتج موضوع الفكرة ، إنتاج المنتج، تحمل المسؤولية اتجاه الاقتصاد و الأفراد (Fayolle, 2004, p. 33).بينما Dollin يرى أن المقاولاتية وفقا لهذه المقاربة بأنها "عملية خلق منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة و عدم التأكد و الاستفادة من فرص جديدة عامة" (داسة، صفحة 32).

تركز هذه المقاربة في تحديد المقاولاتية على تعرف على أنها مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء منظمة، معناه النشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد (مادية، معلوماتية، بشرية الخ...) من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم ومهيكل.

ثالثا: مقاربة المقاولاتية خلق للقيمة: إن هذه المقاربة تعتبر العمل المقاولاتي والمقاولاتية بأنها أداة لخلق قيمة جديدة بالنسبة للفرد أو المجتمع ككل، ولفهم العمل المقاولاتي أكثر يجب التطرق للمزيج فرد/قيمة، حيث عرفه Bruyat كحركية تغيير أين يكون الفرد في نفس الوقت عامل لخلق القيمة بحيث يقوم بتحديد الطرق والأهداف ومجال وكيفية خلق القيمة.

تركز هذه المقاربة في تحديد المقاولاتية على العلاقة بين الفرد والقيمة، المنظور الأول ينطلق من الفرد ويعتبر الشرط الأساسي في خلق القيم إذ يقوم بتحديد طرق الإنتاج، وبالتالي هو ذلك الشخص الذي يقوم بإنشاء مؤسسة جديدة والذي بدونه لم يكن لهذه القيمة أن تتحقق. أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها هذا الفرد، والتي من خلالها تقدم مجموعة من النتائج التقنية، المالية والشخصية.

رابعا: مقاربة الابتكار: هذه المقاربة ناتج أساسي من أعمال Schumpeter وما جاء به في نظرية " التدمير الخلاق " واعتبار الابتكار كقوة دافعة، أو الوظيفة المحددة للمقاولاتية، ويعتبر كل من جوليان و مرشسناي JULIEN ET MARCHESNAY " قدرة المقاولين على اقتراح أفكار جديدة من أجل إنتاج سلع أو تقديم خدمات جديدة بهدف إعادة تنظيم المؤسسة، الابتكار هو إنشاء مؤسسة مختلفة عن تلك التي نعرفها من قبل، إنه اكتشاف أو تحويل منتج، إنه اقتراح طريقة جديدة للعمل التوزيع أو البيع". (داسة، 2022، صفحة 37)

على الرغم من أن المقاولاتية تُفهم عادة في إطار اقتصادي، إلا أن لها بعدًا اجتماعيًا يتجلى في دورها في تمكين الأفراد وتحفيز التغيير المجتمعي، فالمبادرات التي تنطلق من داخل المجتمعات المحلية تسهم في تعزيز الهوية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، وتقلل من التبعية للمراكز الحضرية الكبرى، في الجزائر، يمكن رؤية هذا البعد في المشاريع الزراعية والحرفية التي أطلقت في مختلف المناطق ، حيث يهدف أصحابها ليس فقط لتحقيق الربح، بل أيضًا لإحياء التراث المحلي وخلق فرص عمل داخل مجتمعاتهم، وهذا ما يجعل المقاولاتية مفهومًا متعدد الأبعاد يتجاوز الاعتبارات الربحية البحتة.

2.2 المطلب الثاني: المقاولاتية، التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية

ترتبط المقاولاتية بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية عبر دورها المحوري في خلق القيمة المضافة وتحريك عجلة الإنتاج، فهي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية التقليدية وإدخال أنماط إنتاج جديدة تعتمد على الابتكار، كما تعمل على توسيع قاعدة التشغيل وتحفيز الاستثمار الخاص وتحقيق التوان الإقليمي والجغرافي بين المناطق، غير أن هذه العلاقة ليست آلية أو مضمونة.

الفرع الأول: المقاولاتية والتنمية الاقتصادية

إذ تتأثر بمدى توفر بيئة مؤسساتية محفزة تحمي حقوق الملكية وتوفر التمويل وتحد من العراقيل الإدارية، في الجزائر يظهر هذا الترابط في محاولات الدولة إدماج المقاولاتية ضمن خطط مختلف البرامج بدأً من برنامج الإنعاش الاقتصادي وصولاً الى برنامج توطيد النمو و مرورا بكل من برامج دعم النمو و مواصلة دعم النمو ، خاصة في ظل في عدم استقرار الإيرادات النفطية و محاولة للسعي نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على عدة مصادر للدخل ، ما جعلها تراهن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرافعة للاقتصاد ، غير أن فعالية هذا الرهان تبقى رهينة بمعالجة أوجه القصور البنيوي مثل ضعف شبكة الخدمات الداعمة ونقص الكفاءات الإدارية لدى أصحاب المشاريع، لذلك فإن العلاقة بين المقاولاتية والتنمية الاقتصادية ليست مجرد مسار تصاعدي خطي، بل هي عملية تفاعلية تتطلب توازنًا بين المبادرة الفردية والسياسات الاقتصادية الكلية. (قوجيل، 2016، صفحة 71).

الشكل 1.1: **نموذج تأثير المقاولاتية على النمو أو التنمية الاقتصادية للمرصد العالمي للمقاولاتية**

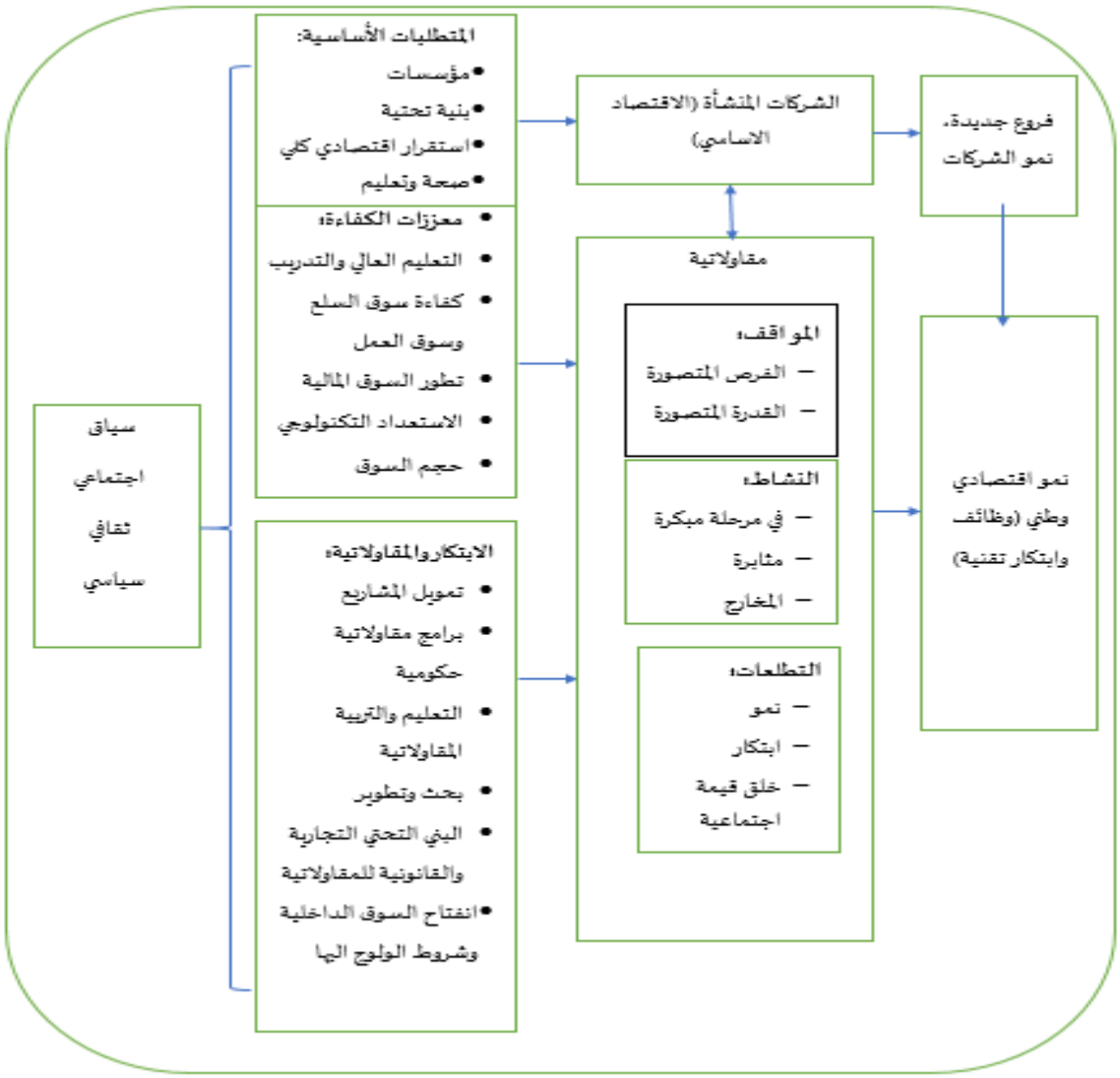

Global Entrepreneurship Monitor, Executive report, 2009, P 12

يبرز النموذج الوارد في الشكل أثر المقاولاتية على النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تسلسل مترابط يبدأ من الظروف أو المتطلبات الأساسية، ويمر عبر محددات ومحفزات، ليصل في النهاية إلى المخرجات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة. فالبيئة الريادية السليمة تقوم أولًا على مجموعة من الشروط البنيوية، مثل توفر البنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي الكلي، إضافة إلى قطاع صحي وتعليمي فعّال، إذ تُعتبر هذه العناصر قاعدة لا غنى عنها لتأسيس أي نشاط ريادي ناجح. بعد ذلك، تأتي مرحلة تحفيز الكفاءة الاقتصادية التي تتجسد في التعليم والتدريب المتخصص في مجال المقاولاتية، وتوفير التمويل المناسب، وضمان كفاءة أسواق السلع والعمل، وتطوير السوق المالي، فضلًا عن القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتوسيع حجم السوق المحلي والدولي. وفي مستوى أكثر تخصصًا، يظهر دور الابتكار باعتباره المحرك الأساسي للنشاط المقاولاتي، وهو ما يتطلب توافر سياسات وبرامج حكومية داعمة، وتمويل موجّه، وبنية تحتية قانونية وتجارية ملائمة، إلى جانب الانفتاح على الأسواق الداخلية والخارجية، وتشجيع البحث والتطوير، وكذا بناء ثقافة اجتماعية تحفّز على المبادرة والإبداع. إن تفاعل هذه العناصر يُفضي مباشرة إلى إنشاء شركات ناشئة واستغلال فرص متميزة في السوق، بما يسمح بظهور أنماط متنوعة من النشاط الريادي، مثل المشاريع المبتكرة أو المبادرات الموجهة نحو حلول جديدة، وصولًا إلى المخرجات الاقتصادية الفعلية. وهنا تتجلى متطلبات أساسية ينبغي أن يحققها النشاط المقاولاتي، تتمثل في النمو والابتكار وخلق قيمة اجتماعية، أي أن النجاح لا يقاس فقط بالربحية بل بمدى مساهمة المشروع في خدمة المجتمع وتحسين جودة الحياة.

يؤكد (McCLELLAND,1987)على أن العامل الرئيسي لتنمية أي بلد ليس المال أو التكنولوجيا، و إنما ذوي الأفكار المبتكرة و الخلاقة، كما يؤكد (Maslow,1968) على أن أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر المقاولين أو أصحاب الأفكار المتميزة، حيث يرى أن أهم شيء يمكن القيام به للأخذ بيد مجتمع غير متقدم ليس توفر مئة اقتصادي أو مهندس أو سياسي متميز، و إنما مئة مقاول و صاحب أفكار ريادية خلاقة، و منه يمكن تلخيص دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام بما يلي (قوجيل، 2016، صفحة 73):

أ. **خلق مؤسسات جديدة**: تعمل على توسيع حجم الإنتاج وزيادة العرض في السوق، مما يرفع الناتج الوطني .

ب. **خلق فرص عمل**: والذي يكون نتيجة تنامي عدد المؤسسات المنشأة بحيث يتيحون فرصة للتوظيف وخلق فرص عمل حقيقية، وهو ما يساعد على امتصاص البطالة وتحسين مستويات المعيشة.

ت. تحفيز الإنتاجية والابتكار: من خلال استغلال التكنولوجيا الحديثة، وتوظيف عناصر الإنتاج بكفاءة أكبر، مما يعزز القدرة التنافسية وهذا ما يستفيد منه المستهلكون من خلال تنوع الأسعار والخيارات .

ث. **إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي**: عبر تنويع الأنشطة الاقتصادية، وفتح أسواق جديدة، وتحقيق ديناميكية في القطاعات المختلفة سواء.

ج. **نقل التكنولوجيا:** ينقل المقاولون التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى النامية أو يبتكرون تقنيات جديدة، مما يدعم التنمية المستدامة ويخلق فرصًا جديدة تلبي احتياجات المجتمع.

ح. **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية**: يقوم المقاولون بإدخال تغييرات جوهرية على المؤسسات الاقتصادية القائمة أو إعادة تعريف المشاريع الاقتصادية لجعلها أكثر ابتكارًا وكفاءة من خلال تعديل أنظمة العمل والموارد والتكاليف والثقافة التنظيمية .

خ. **إيجاد أسواق جديدة**: يستغل المقاولون الفرص المتاحة لخلق أسواق جديدة وعملاء جدد من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والكفاءات.

د. **روح المقاولة، القيم الاجتماعية والمسؤولية**: يتبنى المقاولون والمؤسسات (الكبيرة والصغيرة) استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية تراعي الاهتمامات المجتمعية والبيئية، و هذا عبر إطلاق منتج بشكل يحترم البيئة أو يحترم متطلبات المستهلكين و يتبنى حسن التعامل اتجاههم فالمؤسسات هنا يجب عليها أن تعتمد "روح مقاولاتية مسئولة "، مما يساهم في نجاحهم ويعزز دورهم في دعم فعالية الخدمات المجتمعية

هذه الأدوار الهامة التي يقوم بها المقاول. غالبا ما تكون ذات تكاليف محدودة، لأنها ناتجة عن مجهود و شخصية و مثابرة المقاولين، و الأهم من ذلك أن المقاول الذي يفهم محيطه و مجتمعه يساعد دائما في نقل التكنولوجيا و عمليات التحديث الملائمة والمطابقة لحاجات مجتمعه، و هذا ما لا يستطيع المستوردون القيام به. (قوجيل، 2016، صفحة 20).

الفرع الثاني: العدالة الاجتماعية وعلاقتها المقاولاتية:

تكتسب العدالة الاجتماعية أهميتها في سياق المقاولاتية من كونها المعيار الذي يقيس مدى استفادة مختلف الفئات من ثمار النشاط الاقتصادي، فالمقاولاتية لا تُقاس فقط بعدد المؤسسات المنشأة أو حجم أرباحها، بل بقدرتها على خلق فرص متكافئة للوصول إلى الموارد وتحقيق توزيع أكثر إنصافًا للثروة يتجلى هذا الأمر من خلال المقاولاتية الاجتماعية و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، في الجزائر برزت مبادرات للمقاولاتية الاجتماعية تهدف إلى إدماج الفئات الهشة، مثل النساء في المناطق الريفية والشباب العاطلين عن العمل، غير أن النتائج المتحققة غالبًا ما تصطدم بواقع الفوارق الجغرافية وضعف البنية التحتية في بعض الولايات الداخلية، وهو ما يحد من قدرة هذه المشاريع على إحداث أثر عميق ومستدام، كما أن بعض سياسات الدعم الحكومية تميل إلى معالجة العرض دون الطلب، أي تمويل المشاريع دون ضمان وجود أسواق مستوعبة لمنتجاتها أو خدماتها، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الاستمرارية، وبالتالي فإن الربط بين المقاولاتية والعدالة الاجتماعية يقتضي

صياغة سياسات متكاملة توازن بين تمكين الأفراد وتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد.

يمكن للمقاولاتية أن تسهم في تقليص الفجوة التنموية بين المناطق الحضرية والريفية عبر دعم المشاريع المحلية التي تستثمر الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في كل منطقة، إلا أن الواقع الجزائري يظهر استمرار التركز الجغرافي للمشاريع في المدن الكبرى، ما يحد من فرص التشغيل وتحسين المعيشة في الأطراف، وتعود هذه الظاهرة جزئيًا إلى نقص البنية التحتية والخدمات الأساسية في بعض المناطق، فضلًا عن ضعف التحفيز الضريبي للمستثمرين، وبالتالي فإن العدالة الاجتماعية في بعدها الجغرافي تتطلب تدخلًا سياسيًا يربط بين تشجيع المبادرة الفردية وتطوير البنية الاقتصادية للمناطق المهمشة.

برزت المقاولاتية الاجتماعية كنهج يسعى إلى دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ضمن مشروع واحد، بحيث لا يكون الربح هو الغاية الوحيدة، حيث نجد من السمات الأساسية للمقاولة الاجتماعية تحقيق الأثر الاجتماعي الإيجابي الذي يمكن قياس أثره بمقارنة حالة هذا المجتمع قبل ظهور حلول مبدعة لمشكلاته المستعصية بما بعدها (داسة، صفحة 73)، في الجزائر، ظهرت تجارب ناجحة في مجالات البيئة، إعادة التدوير، والخدمات التعليمية الموجهة للفئات المحرومة، غير أن توسع هذا النموذج يظل محدودًا لغياب إطار قانوني واضح يميز المقاولاتية الاجتماعية عن غيرها من الأنشطة التجارية، وهو ما يعرقل حصولها على تمويلات مخصصة ويضعف حوافز المستثمرين، مما يستدعي إدراج هذا النوع من المشاريع في سياسات الدعم الوطنية كخيار استراتيجي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

على المستوى الجغرافي، يمكن للمقاولاتية أن تحد من التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية عبر خلق أنشطة اقتصادية محلية، مما يقلل من الهجرة الداخلية ويعزز التنمية المتوازنة. في الجزائر، أظهرت مبادرات دعم المقاولاتية في ولايات الجنوب والهضاب العليا أثرًا إيجابيًا على تقليص فجوة التنمية، رغم استمرار تحديات البنية التحتية وضعف الربط اللوجستية.

تتناول المقاولاتية الاجتماعية القضايا الاجتماعية مثل الفقر وعدم المساواة والوصول إلى الخدمات الأساسية من خلال الاستفادة من نماذج الأعمال المبتكرة. المؤسسات الاجتماعية تمنح الأولوية للتأثير الاجتماعي إلى جانب الاستدامة المالية، وبالتالي المساهمة في التنمية الشاملة .تسلط هذه النتيجة الضوء على الإمكانات التحويلية للمجتمع ريادة الأعمال في تمكين المجتمعات المهمشة، وتحسين سبل العيش، وتعزيز العدالة الاجتماعية. (Gashi, 2024, p. 9)

ومع ذلك، فإن قدرة المقاولاتية على تحقيق العدالة الاجتماعية تعتمد على جودة السياسات المرافقة، حيث إن غياب آليات دعم فعالة قد يؤدي إلى استفادة الفئات القادرة أصلاً على الوصول إلى الموارد، مما يعمق التفاوت بدلًا من تقليصه.

3. المبحث الثاني تحليل دور المقاولاتية في الجزائر:

سيتم التركيز في هذا المبحث على مساهمة المقاولاتية في النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث سيتم الاعتماد على مؤشرات اقتصادية مختلفة لقياس هذا النمو تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات الذي يعكس تنويع الاقتصاد، وإجمالي القيمة المضافة والذي يُظهر مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج الاقتصادي و في خلق مناصب شغل، فمن خلال فهم هذه المؤشرات يمكن تقييم مدى فعالية السياسات و البرامج المقاولاتية في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2022).

1.3 المطلب الأول: خلق الثروة:

يمكن الوقوف على مساهمة المقاولاتية في خلق الثروة والمتمثلة في القيمة المضافة من خلال مشاريعها المختلفة في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بالجزائر من خلال الجدول التالي:

الفرع الأول: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول 1.2 تطور مساهمة المشاريع المقاولاتية في إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار دج

السنة	الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	مساهمة المشاريع المقاولاتية الخاصة	النسبة (%)	مساهمة المشاريع المقاولاتية العامة	النسبة (%)
2000	2,988.14	2,139.43	71.60%	550.46	18.42%
2001	3,275.31	2,460.14	75.11%	573.19	17.50%
2002	3,526.62	2,391.87	67.82%	587.31	16.65%
2003	3,859.70	2,618.72	67.85%	609.53	15.79%
2004	4,347.13	2,987.03	68.71%	627.4	14.43%
2005	2,364.50	3,015.50	78.41%	651	21.58%
2006	2,740.06	3,444.11	79.56%	704.05	20.44%
2007	3,153.77	3,903.63	80.80%	749.86	19.20%
2008	3,574.07	4,334.99	82.45%	760.92	17.55%
2009	4,162.08	4,978.82	83.59%	816.8	14.85%
2010	4,681.68	5,509.21	84.98%	827.53	10.65%
2011	5,137.46	6,060.80	84.77%	923.34	10.01%
2012	5,813.02	6,606.40	87.99%	793.38	9.00%
2013	6,741.19	7,634.43	88.30%	893.24	15.56%
2014	7,338.65	8,526.58	86.10%	1,187.93	11.60%
2015	7,924.51	9,237.87	85.78%	1,313.36	8.34%
2016	8,529.27	9,943.92	85.77%	1,414.65	7.64%
2017	8,815.62	10,106.70	87.22%	1,291.14	1.63%
2018	9,524.48	10,886.62	87.48%	1,362.21	7.71%
2019	10,001.30	11,450.60	87.34%	1,449.20	5.18%
2020	10626,46	9326,55	87,77%	1299.91	12,23%
2021	11760,74	10334.13	87.87%	1426,61	12,13%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Les Bulletins d'information statistique PME

ويمكن ترجمة البيانات السابقة في الشكل التالي:

الشكل (2-1): مقارنة بين مساهمة المشاريع المقاولاتية العامة والخاصة في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2021)

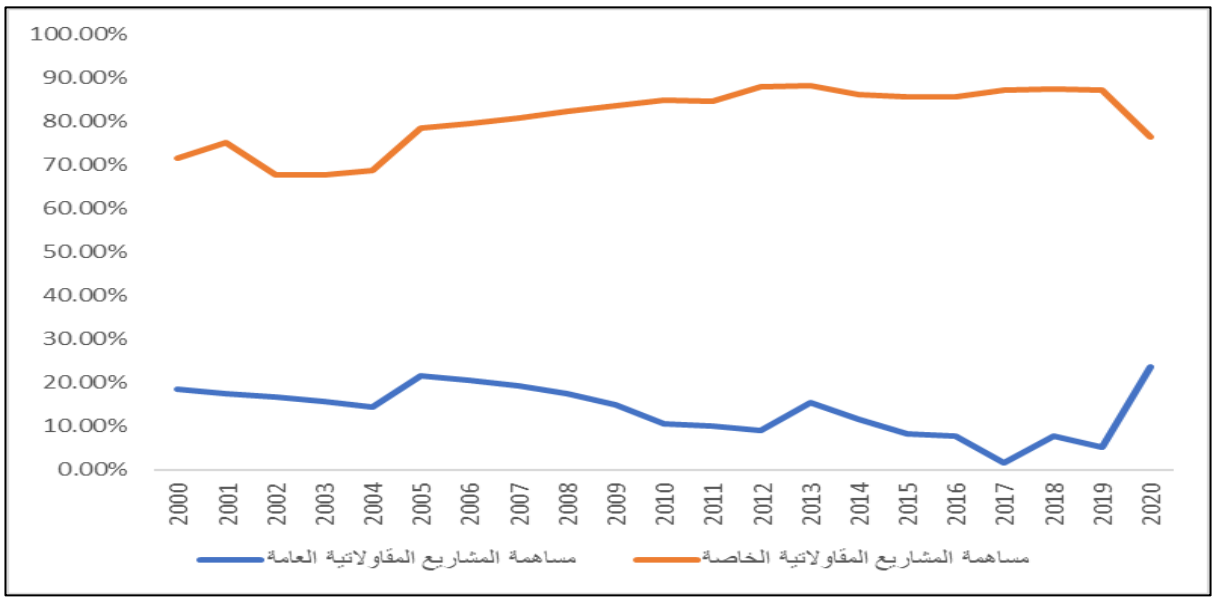

المصدر : من اعداد الباحث استناداً على الجدول (2)

يلاحظ من خلال الجدول (2) والشكل (2-1) واللذان يوضحان مساهمة المشاريع المقاولاتية (الخاصة والعامة) في إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، أن المشاريع المقاولاتية الخاصة كانت المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمشاريع المقاولاتية العامة، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها من 71.60% خلال سنة 2000 إلى 87.48% سنة 2018، لتعود للانخفاض من سنة 2020 إلى 76.41% بسبب الظروف الاستثنائية التي عصفت باقتصاديات جميع الدول في العالم والمتمثلة في جائحة كورونا.

وفي المقابل، يلاحظ كذلك أن مساهمة المشاريع المقاولاتية العامة قد تراجعت بشكل ملحوظ من 18.42% سنة 2000 إلى 5.18% سنة 2019، قبل أن ترتفع إلى 12,23% سنة 2020 وذلك راجع لتدخل الدولة في الاقتصاد لمعالجة تداعيات الجائحة العالمية.

وعموما، يمكن القول بأن المشاريع المقاولاتية الخاصة لها دور حيوي في دفع النمو الاقتصادي بالجزائر، مع ضرورة الإشارة لتراجع دور القطاع العام في ذلك. وهذا بسبب فتح المجال أكثر للقطاع الخاص للخلق الثروة كوسيلة للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات.

الفرع الثاني: تحليل نمو عدد المشاريع المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):

منذ مطلع سنة 2000 وإلى غاية اليوم، شهدت الجزائر تطورا كبيرا في قطاع المشاريع المقاولاتية والممثلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك راجع بشكل رئيسي إلى مختلف الجهود الحكومية المبذولة للنهوض بهذا القطاع، حيث عملت الجزائر على توفير الدعم المناسب لهذه المشاريع من خلال وضع إصلاحات تشريعية ومالية، بداية من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان ثمار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية لترقية وحماية الاستثمار. بالإضافة الى اصدار مختلف البرامج لدعم المقاولاتية.

ولأن المقاولاتية في الوقت الحالي تعتبر المحرك الرئيسي والجوهري لاقتصاديات الدول في مختلف أنحاء العالم، فقد اتخذت الجزائر إجراءات إضافية لدعم هذا القطاع الحيوي في الفترات اللاحقة، وصولا إلى سنة 2016 والذي يعتبر عاما محوريا نتيجة خضوع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة تشكيل بشكل عميق، وذلك من خلال إطلاق "النموذج الجديد للنمو

الاقتصـادي" والذي ركز على تنويع الاقتصـاد وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، إضـافة إلى صـدور القانون رقم 17-02 والمتضـمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة، والذي كان خطوة محورية من أجل تحسـين البيئة التنظيمية والتشريعية للمشاريع المقاولاتية، حيث ركز على وضع تدابير فعالة لتقديم المساعدة والدعم المالي والإداري.

وعلى العموم يمكن توضيح تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) في الجدول التالي:

الجدول(2-2): تطورعدد المشاريع المقاولاتية خلال الفترة (2000-2022)

السنة	المشاريع المقاولاتية الخاصة	المشاريع المقاولاتية العامة	مجموع المشاريع المقاولاتية
2000	170,119	778	**170,897**
2001	179,893	778	**180,671**
2002	189,552	778	**190,330**
2003	207,949	778	**208,727**
2004	225,449	778	**226,227**
2005	245,842	874	**246,716**
2006	269,806	793	**270,599**
2007	293,946	666	**294,612**
2008	392,013	626	**392,639**
2009	455,398	591	**455,989**
2010	511,856	572	**512,428**
2011	532,702	557	**533,259**
2012	686,825	561	**687,386**
2013	747,387	547	**747,934**
2014	820,194	544	**820,738**
2015	896,279	532	**896,811**
2016	1, 013,637	438	**1, 014,075**
2017	1, 060,025	264	**1, 060,289**
2018	1, 092,908	262	**1, 093,170**
2019	1, 171,701	244	**1, 171,945**
2020	1, 209,252	239	**1, 209,491**
2021	1,286,140	225	**1,286,365**
2022	1,359,580	223	**1,359,803**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– Le Bulletin d'information statistique PME (2000-2022).

يلاحظ من خلال الجدول (2-2) أن تعداد المشـــاريع المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) قد تزايد بشـــكل ملحوظ وذلك من 170,897 مشروعا سنة 2000 إلى غاية 1,359,580 مشروعا مقاولاتياً خلال سنة 2022، وهي مصنفة إلى فئتين رئيسـيتين هوما المشـاريع المقاولاتية العامة والمشـاريع المقاولاتية الخاصـة، حيث تظهر الإحصـائيات أن عدد المشـاريع المقاولاتية الخاصـة في الجزائر قد سـجل نمواً مسـتمراً و ثابتًا وذلك من 170,119 مشـروعاً مقاولاتيا سـنة 2000 إلى 1,359,580 مشـروعا مقاولاتيا خلال ســنة 2022، أي بنســبة زيادة تزيد عن 799% طيلة العقدين الأخيرين، ويرجع هذا النمو إلى عوامل عديدة منها توجه الجزائر نحو التوسع الاقتصادي، وتسهيل الإجراءات الحكومية لتشجيع للقطاع الخاص، وزيادة الاستثمارات الخاصة. من ناحية أخرى، يلاحظ من خلال الجدول (2-2) أن عدد المشـــاريع العامة قد انخفض بشـــكل تدريجي من 778 مشـــروعا مقاولاتيا خلال ســـنة 2000 إلى 223 مشـــروعا مقاولاتيا ســـنة 2022، مما يعكس تراجع دور القطاع العام في مجال المقاولاتية وتوجه الحكومة الجزائرية نحو خصخصة بعض الخدمات والأنشطة.

وبالتالي تؤكد هذه الإحصائيات على أن الجزائر خلال العشرين سنة الأخيرة قد شهدت تحولا نوعيا في بنيتها الاقتصادية، وقد أصبحت المشاريع المقاولاتية الخاصة محركا رئيسيا لاقتصادها وهو ما يؤكد على نجاح الجهود المبذولة والإصلاحات المقدمة في سبيل التوجه نحو السوق المفتوح والتقليل من تدخلات الدولة.

2.3 المطلب الثاني: تحليل دور المقاولاتية في تحقيق العدالة الاجتماعية

تلعب المقاولاتية دورا هاما في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال فرص العمل وتقليل البطالة، كما تعزز التنمية الاجتماعية وتعزيز مبادئ المساواة ودحر الفوارق ة هذا ما سنتطرق اليه من خلال

الفرع الأول: دور المقاولاتية في الجزائر في توفير فرص العمل:

تعتبر المقاولاتية محرك اقتصادي هام خاصة فيما يخص في خلق مناصب شغل دائمة أو مؤقتة كانت وبصفة مباشرة أو غير مباشرة

أولا: تحليل مساهمة المقاولاتية في توفير مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة (2000-2022):

تشكل البطالة في الجزائر إحدى أبرز الإشكاليات الهيكلية التي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، فعلى مر السنين سجلت الجزائر نسب بطالة مرتفعة بشكل ملحوظ خاصة بين فئة الشباب وحملة الشهادات العليا، وهو ما ينذر بتبعات سلبية على الاستقرار الاقتصادي والمجتمعي للبلاد (العابدة و عباز، 2012، صفحة 78؛ طاهري، 2023، صفحة 12)، وقد عملت الجزائر على إيجاد حلول لتوفير مناصب الشغل والحد من هذه الظاهرة، وبرزت المقاولاتية في مقدمة هذه الحلول كونها آلية استراتيجية قادرة على إحداث تحول جذري في سوق العمل، كونها قادرة على تمكين الأفراد من إنشاء مشاريعهم الخاصة وتوفير مناصب شغل لهم وبدورهم قادرين على توفير مناصب شغل للآخرين، وبالتالي امتصاص جزء من العاطلين عن العمل والتقليل من حدة البطالة (حيولة و موساوي، 2021، صفحة 26).

وضمن هذا السياق، يمكن إبراز مساهمة المشاريع المقاولاتية في خلق مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة (2000-2022) في الجدول التالي:

الجدول (2-2): تطورعدد مناصب الشغل المتاحة من طرف المشاريع المقاولاتية خلال الفترة (2000-2022)

السنة	المشاريع الخاصة	النسبة	المشاريع العامة	النسبة	إجمالي فرص العمل المقاولاتية
2000	608,221	86.97%	91,088	13.03%	**699,309**
2001	646,298	87.69%	90,764	12.31%	**737,062**
2002	686,352	88.69%	87,563	11.31%	**773,915**
2003	620,170	87.97%	84,830	12.03%	**705,000**
2004	592,758	70.69%	71,826	8.57%	**838,504**
2005	888,829	97.95%	76,283	8.41%	**907,458**
2006	863,085	93.33%	61,661	6.67%	**924,746**
2007	1, 064,983	88.75%	57,146	4.76%	**1, 200,000**
2008	1, 233,073	90.93%	52,789	3.89%	**1, 356,025**
2009	1, 274,465	82.41%	51,149	3.31%	**1, 546,584**
2010	1, 577,030	97.01%	48,656	2.99%	**1, 625,686**
2011	1, 625,729	94.29%	50,467	2.93%	**1, 724,197**
2012	1, 728,046	93.50%	48,415	2.62%	**1, 848,117**
2013	1, 869,363	97.59%	46,132	2.41%	**1, 915,495**
2014	2, 035,219	97.74%	47,085	2.26%	**2, 082,304**
2015	2, 192,068	97.94%	46,165	2.06%	**2, 238,233**
2016	2, 452,216	98.57%	35,698	1.43%	**2, 487,914**
2017	2, 578,279	99.09%	23,679	0.91%	**2, 601,958**
2018	2, 668,173	99.18%	22,073	0.82%	**2, 690,246**
2019	2, 797,781	99.26%	20,955	0.74%	**2, 818,736**
2020	2, 899,232	99.26%	21,537	0.74%	**2, 920,769**
2021	3,114,860	99,35%	20,108	0,65%	**3,134,968**
2022	3,288,213	99,40%	19,608	0,60%	**3,307,821**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Le Bulletin d'information statistique PME (2000-2022).

يستعرض الجدول (2-2) تطور عدد مناصب الشغل التي وفرتها المشاريع المقاولاتية في الجزائر على مدى الفترة (2000-2022)، حيث يسمح هذا الجدول بإلقاء الضوء على ديناميكية القطاع المقاولاتي ودوره في خلق فرص العمل، والوقوف على ثمار الدعم الذي قدمته الدولة لهذه المشاريع. فمن خلال ملاحظة البيانات يتبين أن المشاريع المقاولاتية الخاصة تعتبر المحرك الرئيسي لتوليد مناصب الشغل، حيث ارتفع عدد الوظائف التي قامت بتوفيرها من 608,221 منصب شغل سنة 2000 إلى 3,307,821منصب شغل خلال سنة 2022، وهو ما يعكس وجود نمو مطرد بمعدل نمو مركب CAGR قيمته 6.9%سنويا خلال أكثر بقليل من عقدين من الزمن وهو مؤشر يؤكد على أهمية تعزيز سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر وتشجيع الاستثمار في هذه المشاريع من أجل النهوض بسوق العمل الجزائرية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي المقابل، يلاحظ أن المشاريع المقاولاتية العامة قد شهدت تراجعا ملحوظا في عدد المناصب التي وفرتها خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت نسبة مناصب الشغل فيها من 13.03% سنة 2000 إلى 0.60% فقط خلال سنة 2022، أي بمعدل نمو سنوي مركب CAGR قدره 6.74-%.

ويعتبر هذا التحول دلالة على توجه الاقتصادي الجزائر نحو خصخصة النشاط الاقتصادي، وذلك بتراجع دور القطاع العام في توفير فرص الشغل، والتركيز على المشاريع المقاولاتية الخاصة في امتصاص البطالة خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي واجهتها البلاد في السنوت الأخيرة.

ثانيا: الفجوة بين المناطق في الجزائر

تحليل توزيع المشاريع حسب الوسط الجغرافي يظهر أن المدن الكبرى و مدن شمال البلاد تستحوذ على نصيب الأسد من النشاط المقاولاتي، حيث بلغت نسبة المشاريع المنجزة في هاته المناطق 68٪ في 2022، مقابل 22٪ فقط في منطقة الهضاب العليا و نسبة 10٪ في الجنوب ، وهذا يعكس استمرار اختلال الفرص الاقتصادية بين المناطق، ويعود ذلك إلى ضعف البنية التحتية بعض المناطق ، وغياب مراكز الدعم والمرافقة، إضافة إلى محدودية شبكات النقل والتوزيع، وهو ما يجعل رواد الأعمال في هذه المناطق يواجهون تكاليف إضافية ومخاطر أكبر، وبالتالي فإن تعزيز العدالة الاجتماعية يتطلب اهتمام أكثر و سياسات خاصة بالمناطق الداخلية و تشمل تحفيزات ضريبية وتسهيلات لوجستية.

الجدول رقم (2-3): توزع وكثافة المشاريع المقاولاتية حسب المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	عدد المشاريع المقاولاتية الى غاية سنة 2022	نسبة المشاريع المقاولاتية الى غاية سنة 2022	كثافة المشاريع المقاولاتية الى غاية سنة 2022
شمال	945,153	٪68	34
هضاب عليا	300,745	٪22	23
جنوب	113,905	٪10	26

من اعداد الباحث بالاستناد الى:

Le Bulletin d'information statistique PME, N°42, Avril 2023.

أما فيما يخص كثافة المشاريع المقاولاتية فنجدها في الشمال تقدر ب 34 مؤسسة صغيرة أو متوسطة لكل 1000 نسمة على الرغم من ارتفاعها مقارنة بباقي المنطق الا أنها تبقى بعيدة عن كثافة في الدول الأوربية حيث نجد متوسط كثافة المشاريع المقاولاتية تقدر ب 61 مشروع مقاولتي لكل 1000 نسمة.

الفرع الثاني: العقبات التي تواجهها المقاولاتية في الجزائر

رغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية من أجل دعم المقاولاتية وخلق بيئة ريادية مناسبة لأصحاب المشاريع، إلا أن قطاع المقاولاتية لا يزال يواجه العديد من التحديات والعراقيل التي تعيق نموه وتطوره،

حيث يمكن تلخيص أغلب العقبات والتي تواجه بيئة المقاولاتية في الجزائر في العقبات الإدارية والتشريعة، يعاني قطاع المقاولاتية في الجزائر العديد من العقبات ومن أهمها والأكثر تأثيرا والتي تتسبب في إحباط أصحاب المشاريع وتؤثر على أنشطتهم وأدائهم، وقد تصل لحد التسبب في خروج بعض المشاريع من السوق وتوقفها عن النشاط، ولعل أهم هذه العراقيل هي تلك المرتبطة بالتنظيم والإدارات العامة وكذا التغيرات السريعة في القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المقاولاتية

على عكس ما يتم التعامل به في الدول المتقدمة والتي تحيط المشاريع الاستثمارية بالدعم الفعال والمستمر عبر إداراتها المختلفة نتيجة لأهمية هذه المؤسسات والمشاريع لاقتصاداتها، فإن المشاريع المقاولاتية في الجزائر لا تزال تعاني من تحديات كثيرة مرتبطة بإداراتها العمومية، بفعل انتشار البيروقراطية بشكل واسع، وهو ما يخلق المزيد من العراقيل في سيرورة الأنشطة الاقتصادية ويؤثر سلبا على الديناميكية الاجتماعية (آيت عكاش و قرومي، 2013، صفحة 231).

ويؤكد تقرير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال Ease of doing business لسنة 2020 على أن المشاريع المقاولاتية في الجزائر تعاني من عراقيل بيروقراطية كثيرة، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على جاذبية البيئة الاستثمارية فيها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي (Bank for reconstruction and development, 2020, p. 04):

الجدول (2–4): ترتيب الجزائر حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من ناحية إجراءات التأسيس لسنة 2020

بدء العمل التجاري (الترتيب بين الدول)	152
درجة بدء عمل تجاري (0–100)	78.0
الإجراءات (العدد)	12
الوقت (الأيام)	18
التكلفة (%)	11.3%
رأس المال المدفوع الأدنى (% من دخل الفرد)	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– Doing Business, Economy Profile ALGERIA (2020), P 04.

بحسب الجدول (2-4) فإن الجزائر تحتل المرتبة 152 عالميا في مؤشر سهولة الأعمال بدرجة 78.0 في فئة بدء الأعمال التجارية، وهو ما يمكن اعتباره دليلا واضحا على التحديات التنظيمية والإدارية التي تعاني منها المشاريع المقاولاتية والتي تعرقل تطوير بيئة الأعمال الجزائرية، فهذا الترتيب يشير إلى وجود خلل في هيكلة النظام الإداري خاصة ما إجبارية اجتياز في المتوسط ما لا يقل عن 12 إجراء قبل إطلاق المقاول لنشاطه، وهو عدد مرتفع مقارنة مع المعايير الدولية كونه يبطء ديناميكية القطاع المقاولاتي.

كما يظهر الجدول أن تأسيس مشروع مقاولاتي جديد في الجزائر يحتاج إلى فترة زمنية تقدر بـ 18 يوما كمتوسط، وهي مدة طويلة تعكس بيروقراطية وضعف الكفاءة الإدارية المشرفة على التأسيس، وكذا تداخل الصلاحيات بن مختلف الهيئات الحكومية ما يسبب تأخير معالجة الملفات وتكرار نفس المتطلبات في أكثر من جهة، وهو ما قد يؤدي إلى إحباط أصحاب المشاريع ويثنيهم عن دخول عالم المقاولاتية.

إضافة إلى ذلك فإن التكاليف المرتفعة تشكل عائقا آخر أمام المقاولين في دخول عالم المقاولاتية، حيث تبلغ تكلفة بدء المشروع حوالي 11.3% من نصيب الفرد من الدخل القومي، وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما تم مقارنتها بالعديد من الدول التي تقدم حوافز وتسهيلات كبيرة لتشجيع الاستثمار. من جهة أخرى قد يبدو غياب الحاجة لرأس مال أدنى مدفوع (0) ميزة من الجانب النظري، إلا أنه في الواقع لا يعوض عن التكاليف البيروقراطية الخفية المرتبطة بالتصاريح والموافقات المختلفة، خاصة في ظل تميز الإدارة العمومية الجزائرية بغياب الشفافية وانتشار ممارسات سلبية مثل المحسوبية والرشوة على نطاق واسع. بالإضافة الى عدم استقرار القوانين والتشريعات، وبالتالي فعدم استقرار القوانين يؤدي إلى تراجع البيئة الاستثمارية في الجزائر ويدفع أصحاب المشاريع للبحث عن حلول بديلة كاللجوء للقطاع غير الرسمي والذي يؤثر سلبا على هدف التنويع الاقتصادي للبلاد، لذلك فالجزائر بحاجة لوضع إصلاحات هيكلية تعتمد على رؤى بعيدة المدى تعزز الاستقرار التشريعي وتبسط الإجراءات عبر الرقمنة، وأخذ آراء القطاع الخاص بعين الاعتبار في صنع السياسات والتوجهات.

4. خاتمة:

في ضوء ما تم تحليله، يتضح أن المقاولاتية في الجزائر تمثل رافعة اقتصادية واجتماعية ذات إمكانات كبيرة، غير أن هذه الإمكانات لا تتحقق تلقائيًا بل تحتاج إلى بيئة داعمة قادرة على إزالة العوائق الإدارية والتمويلية، وتوزيع فرص الاستثمار بشكل متوازن بين مختلف المناطق. لقد أظهرت البيانات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل معتبر في الناتج المحلي وتخلق فرص عمل، خاصة لفئة الشباب، غير أن محدودية الاستفادة في المناطق الريفية وضعف الاهتمام المقاولاتية الاجتماعية يحدان

من الأثر الشامل لهذه المساهمة. كما أن التجارب الدولية أثبتت أن المقاولاتية، إذا تم دعمها باستراتيجيات متكاملة، يمكن أن تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية عبر توزيع الثروة، وتمكين الفئات المهمشة، وتحفيز الاقتصاد المحلي، بناءً على ذلك، فإن مستقبل المقاولاتية في الجزائر مرهون بمدى قدرة السياسات العامة على الدمج بين البعد الاقتصادي والاجتماعي، وإطلاق مبادرات مبتكرة توازن بين الربح والاستدامة، وهو ما يشكل شرطًا أساسيًا لتحقيق تحول اقتصادي عادل وشامل.

بناءً على النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من **التوصيات والاقتراحات:**

أ. تبسيط الإجراءات الإدارية:

تشير التجارب الميدانية في الجزائر إلى أن طول وتعقيد الإجراءات الإدارية يشكل أحد أكبر العوائق أمام بقاء المؤسسات، حيث أفاد **تقرير البنك الدولي (2020)** أن إنشاء مؤسسة صغيرة قد يستغرق وقتا وإجراءات مطولة، تبسيط هذه الإجراءات، سواء عبر التحول الرقمي للخدمات أو عبر تقليص عدد الوثائق المطلوبة، من شأنه تقليل التكاليف غير المباشرة على رواد الأعمال، وتحسين معدلات استمرارية المؤسسات في السنوات الأولى.

ب. تحسين الوصول إلى التمويل:

على الرغم من تعدد برامج الدعم المالي، إلا أن يجد كثير من رواد الأعمال المبتدئين صعوبة الوصول إلى التمويل تمثل عقبة رئيسية، خاصة في المراحل اللاحقة للنشاط (التوسع أو التحديث). الحل يتطلب توفير أدوات تمويل بديلة، مثل صناديق رأس المال المخاطر، ومنصات التمويل الجماعي(crowdfunding) ، مع تيسير شروط الضمانات البنكية، بحيث لا يظل التمويل محصورًا في القروض المدعومة التقليدية التي غالبًا ما تكون غير كافية للنمو.

ت. دعم المشاريع في المناطق المهمشة

أظهرت البيانات أن 68٪ من المشاريع تتركز في شمال البلاد، مقابل 32 ٪ بين الهضاب العليا والجنوب وهو ما يعمّق الفجوة التنموية بين المناطق. لتصحيح هذا الخلل، ينبغي وضع برامج دعم خاصة بالمناطق المهمشة، تتضمن تحفيزات ضريبية، وتخفيضات في رسوم التسجيل، إضافة إلى إنشاء مناطق نشاط مجهزة بالبنية التحتية في الولايات الداخلية، بما يشجع الاستثمار المحلي ويحد من النزوح نحو المدن الكبرى.

ث. تشجيع المقاولاتية الاجتماعية

بما أن المقاولاتية الاجتماعية تستهدف تحقيق أثر اجتماعي إيجابي بالتوازي مع تحقيق الاستدامة المالية، فإن تطوير هذا القطاع يتطلب إدراجه ضمن الاستراتيجيات الوطنية، ومنحه إطارًا قانونيًا واضحًا، مع تخصيص صناديق تمويل ودعم تقني لمشاريع ذات بعد اجتماعي أو بيئي، خصوصًا تلك التي تشتغل في مجالات التعليم، البيئة، وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة. هذه الخطوة من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين من التنمية الاقتصادية.

6. قائمة المراجع:

Fayolle Alain (2004) .Entrepreneuriat .Dunod. paris.france.

Costa, S. M. (2024). Biological valorization of urban solid biowaste: A study among circular bioeconomy start-ups in France. Sustainable Chemistry and Pharmacy, 39, 101545.

D. Shepherd, K. W. (2018). What Are We Explaining? A Review and Agenda on Initiating, Engaging, Performing, and Contextualizing Entrepreneurship. Journal of Management, 45(1), 159-196.

Gavrilă-Paven, I. &. (2010). Arrangements in Favor of Increasing the Entrepreneurial Capacities in the Central Region. Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 2(12), 545-549.

Kao, R. W. (1993). Defining Entrepreneurship: Past, Present and? Creativity and innovation management, 2(1), 69-70.

Schumpeter, J. (1965). The Theory of Economic Development. Harvard University Press.

venkatarman S, Scott Shane (jan2000), The promise of entrepreneuship as a filed of research, (The academy of management review(01)25 ، 217-226.

Silvana Gashi.(2024) . Entrepreneurship as a Catalyst for Sustainable Development. in Developing Countries EMAN Conferences8 ، th International Scientific Conference EMAN 2024 – Selected Papers .

Thierry Verstraete, alain Fayolle,(2005), paradigme et entrepeneuriat, revue de l'entrepreneuriat.(1)4 ،P37.

Doing business, (2020),bank for reconstruction and development, the world bank group, p04

أ.د مصطفى داسة. (2022). المقاولاتية و ريادة الأعمال (المجلد الطبعة الأولى). دار الباحث. برج بوعريريج، الجزائر

أمنة زيان. (2016). دور رأس المال البشري في إختيار نوع النشاط المقاولاتي-دراسة حالة ولاية بشار. 338-340. عمان، الادرن.

إيمان حيولة، و وردة موساوي. (2021). مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية. المجلة الجزائرية للموارد البشرية، 5(2)، 18-30.

سميرة العابدة، و زهية عباز. (2012). ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات. مجلة الباحث، 11(11)، 75-84.

سميرة آيت عكاش ، و حميد قرومي. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاكل والتحديات. مجلة معارف، 8(14)، 225-238.

لخضر بن العيد طاهري. (2023). ظاهرة البطالة في الجزائر وأثارها الاجتماعية على المجتمع. الحوار الفكري، 17(1)، 07-22.

محمد. قوجيل. (2016). دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-. (جامعة قاصدي مرباح) ورقلة، الجزائر .